



منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى  
ومنعساتها على سورية

16

2006/4/11

د. رسلان خضور

## البنى التشريعية والمؤسسية للعمل العربي المشترك

أقامت الدول العربية كم كبير من البنى التشريعية والمؤسسية للعمل الاقتصادي المشترك منذ وثيقة التأسيس عام 1945, حيث يوجد: 15 اتفاقية عربية و19 مجلس واتحاد ومنظمة وصندوق وهيئة عربية مشتركة من أهمها:

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت لعام 1953
  - اتفاقية تسوية المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال
  - اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لعام 1957
  - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية- والسوق العربية المشتركة 1964
  - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 1968
  - صندوق النقد العربي 1975
  - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 1970
  - ميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك 1980
  - اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981
- لدينا أكثر مما لدى الاتحاد الأوروبي من اتفاقيات ومجالس، إلا أن العبرة ليست بكثرة المجالس والهيئات والاتفاقيات بل بفعاليتها ومدى الالتزام بها.

## البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

### (لماذا الكبرى؟)

- تعد منطقة التجارة الحرة العربية بمثابة البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والموافق عليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1982. وتمثل هذه الاتفاقية الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة، والدول الأعضاء في هذه الاتفاقية هم حكماً أعضاء في منطقة التجارة الحرة.

- تم الإعلان عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 تاريخ 1997/2/19، تنفيذاً لقرار القمة العربية - القاهرة 1996.

### خطوات البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة:

\* تلتزم الدول العربية الاطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بالتحريم المتدرج لكافة السلع من خلال التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية وللرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب متساوية (10 % سنوياً) خلال عشر سنوات ابتداءً من 1/1/1998.

\* تلغى كافة القيود غير الجمركية (بشكل فوري وليس تدريجي) والمتمثلة بالقيود الإدارية والكمية والنقدية التي تعيق دخول السلع , (مثل: الرقابة على التحويلات وتعقيدات فتح الاعتماد وتراخيص الاستيراد والحصص والتعقيدات الحدودية وتشديد المواصفات القياسية .....) .

\* تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفق هذا البرنامج معاملة السلع الوطنية فيما يخص قواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وشروط الوقاية الصحية والأمنية.

\* يجب أن تتوفر بالسلع التي ينطبق عليها هذا البرنامج قواعد المنشأ العربية. ولكي تكون السلعة ذات منشأ عربي يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من قيمتها النهائية (يتم العمل حالياً بقواعد المنشأ العامة ريثما يتم إعداد قواعد المنشأ التفصيلية).

(الأجور+الاهتلاكات+المواد الخام+الإجار+الطاقة+نفقات إدارية)

[نسبة القيمة المضافة = -----] × 100

(القيمة النهائية للسلعة باب المصنع)

\* الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل (رسم الطابع، الرسوم القنصلية، رسوم خدمات جمارك، رسوم مرور، ضرائب على المستوردات دون خدمات محددة....) التي يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي السارية المفعول في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1.

\* يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات وتساوده أجهزة تنفيذية (لجنة التنفيذ والمتابعة، لجنة المفاوضات التجارية، لجنة قواعد المنشأ العربية، الأمانة الفنية)

\* تتشاور الدول الأعضاء حول: الخدمات المرتبطة بالتجارة، تنسيق النظم والتشريعات والسياسات، التعاون التكنولوجي والعلمي، حماية حقوق الملكية الفكرية (وقد قرر المجلس الاقتصادي لاحقاً في دورته 65 إدخال تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة، ويتم العمل حالياً على إعداد جداول الالتزامات الخاصة بكل دولة).

\* يجوز لبلدين أو أكثر الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج. وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة أيلول 2001 تخفيض المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة لتنتهي في أول كانون الثاني 2005 بدلاً من نهاية كانون أول 2007 ( أي، تخفيض الفترة الانتقالية من 10 على 7 سنوات).

- بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية حتى الآن 17 دولة عربية (\*).

## ملاحظات أولية:

- لقد جاءت منطقة التجارة الحرة العربية استجابة للضغوطات والتحديات التي فرضتها منظمة التجارة العالمية والتكتلات والشراكات المختلفة أكثر منها استجابة لمتطلبات التكامل الاقتصادي العربي، حيث كان لإنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995 وللشراكة الأوروبية المتوسطية ولقيام تكتلات اقتصادية أخرى دوراً مهماً في التعجيل بوضعها حيز التنفيذ وجعلها جزء من منظومة النظام التجاري الدولي.

- تختلف منطقة التجارة الحرة العربية عن كل برامج التعاون الاقتصادي السابقة باعتبارها تملك برنامج تنفيذي وبرنامج زمني واقعي يحدد الواجبات والالتزامات لكل دولة عضو، إضافة إلى لجان التنفيذ والمتابعة. ورغم أنها من أبسط أشكال التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، إلا أنها مدخلاً هاماً للتكامل.

## أهداف منطقة التجارة الحرة العربية:

- تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وإقامة استثمارات مشتركة بين الدول العربية
- تنمية المكاسب المشتركة من عملية تحرير التجارة بين الدول العربية
- رعاية المصالح الاقتصادية للدول العربية وتعزيز الثقة بين المستثمرين
- الانسجام مع متغيرات ومتطلبات نظام التجارة العالمية والاستفادة منه
- وضع الأسس لقيام مستويات أكثر تطوراً لتكتل اقتصادي عربي (اتحاد جمركي، اتحاد اقتصادي ونقدي)

- والسؤال: ماذا تحقق منذ بداية تطبيق المرحلة الانتقالية لمنطقة التجارة الحرة في 1/1/1998 وبعد انتهاء هذه المرحلة ومرور أكثر من عام على التطبيق الفعلي؟

## تطور التجارة العربية البينية خلال الفترة 1998 - 2004

### 1- تطور الصادرات والواردات العربية:

ملايين الدولارات

الجدول (1)

التصنيف	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الصادرات العربية البينية	13720	14121	16053	17252	20934	25479	34679
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي	9,2	8,1	6,2	7,3	8,5	8,4	8,7
الواردات العربية البينية	12275	13620	15706	17087	20162	21785	29754
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي	7,9	9,7	10,5	10,6	11,8	11,2	12,2
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة العربية	8,6	8,8	7,8	8,6	9,9	9,5	10,1

يتضح من الجدول السابق (الجدول 1) أن الصادرات العربية البينية ارتفعت بالقيمة المطلقة من 13720 مليون دولار عام 1998 (عام بداية التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة) إلى 34679 مليون دولار عام 2004. إلا نسبتها من إجمالي الصادرات العربية قد انخفضت من 9,2 % عام 1998 إلى 8,7 % عام 2004 ووصلت إلى أدنى نسبة لها عام 2000 لتصل إلى 6,2%. وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات البينية تليها الإمارات العربية المتحدة.

وارتفعت الواردات العربية البينية بالقيمة المطلقة من 12275 مليون دولار عام 1998 إلى 29754 مليون دولار عام 2004. وكذلك ارتفعت كنسبة من إجمالي المستوردات، فقد ارتفعت نسبة الواردات العربية البينية من إجمالي

الواردات من 7,9 % عام 1998 إلى 12,2 % عام 2004 . وتأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى من حيث حجم الواردات البينية تليها السعودية. أما التجارة العربية البينية ككل فقد ارتفعت بالقيمة المطلقة من 25995 مليون دولار عام 1998 إلى 64433 مليون دولار عام 2004 . وكنسبة مئوية فقد ارتفعت نسبة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة العربية بنسبة محدودة من 8,6 % عام 1998 إلى 10,1 % عام 2004 (بلغت قيمة إجمالي التجارة العربية عام 2004 بحدود 639540 مليون دولار).

## 2- معدلات نمو الصادرات والواردات البينية مقارنة بالإجمالية

الجدول (2)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
36,1	21,7	21,3	7,5	13,7	3,6	-12,7	معدل نمو الصادرات البينية
30,4	24,1	3,5	-8,8	47,9	17,0	-19,3	معدل نمو إجمالي الصادرات
36,3	8,0	18,0	8,8	15,3	4,9	0,8	معدل نمو الواردات البينية
24,7	13,6	6,5	7,6	6,4	-5,4	4,4	معدل نمو إجمالي الواردات
36,3	15,0	19,7	8,1	14,5	4,2	-6,8	معدل نمو التجارة العربية البينية

يتضح من الجدول رقم (2) أن معدلات نمو الصادرات والواردات العربية البينية بدأت تتجاوز معدلات النمو في الصادرات والواردات الإجمالية. ففي عام 2004 كان معدل الزيادة في الصادرات العربية البينية 36,1 % في حين كان

معدل الزيادة في إجمالي الصادرات 30,4% . وفي أغلب السنوات السابقة كان معدل نمو إجمالي الصادرات يفوق معدل نمو الصادرات البينية.

وكذلك هو الحال بالنسبة لوضع الواردات، ففي عام 2004 كان معدل نمو الواردات العربية البينية 36,6% في حين كان معدل نمو إجمالي الواردات 24,7% . ولم يتجاوز معدل النمو السنوي للتجارة العربية البينية خلال الفترة 1997-2003 الـ19% إلا أنه وصل في عام 2004 إلى 36,3% .

- وبالعودة إلى اتجاهات التجارة العربية البينية يلاحظ أن معظم الصادرات والواردات تتركز بين دول عربية متجاورة نظراً لانخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق، فعلى سبيل المثال، تركزت صادرات سورية البينية عام 2004 لدولتين هما السعودية والعراق بنسبة 32% و 22% على التوالي من صادراتها البينية. وركزت صادرات عمان إلى الإمارات العربية المتحدة بنسبة 62% من صادراتها البينية. وركزت صادرات العراق البينية إلى دولة واحدة هي الأردن بنسبة 78% . وركزت صادرات ليبيا البينية إلى دولة واحدة هي تونس بنسبة 69% .

- ويلاحظ من هيكل التجارة العربية البينية أن وزن النفط في التجارة البينية أقل منه في التجارة الإجمالية. وهذا يعني أن النمو في التجارة العربية البينية -ولو كان محدوداً- نجم جزئياً عن نمو التجارة غير النفطية. فقد بلغت نسبة المواد الخام والوقود المعدني من الصادرات البينية 54,8% عام 2004 في حين بلغت نسبتها من إجمالي الصادرات 68,7% لنفس العام.

### بعض الاستنتاجات:

- رأينا أن نسبة في التجارة العربية البينية إلى التجارة الإجمالية لم ترتفع إلا بنسبة محدودة مع نهاية الفترة الانتقالية من تطبيق منطقة التجارة الحرة. فقد ارتفعت من 8,6% عام 1998 إلى 10,1% عام 2004 وهذه زيادة محدودة خاصة إذا علمنا أنها كانت قريبة من هذه النسبة قبل سنوات عديدة من بدء تطبيق

منطقة التجارة الحرة، حيث كانت 9,4% عام 1990 و 9,7% عام 1994. وهذا إن دل على شيء يدل على أن وجود اتفاقيات لتحرير التجارة و تخفيض التعريفات الجمركية أو حتى إلغائها بين الدول العربي السبعة عشر التي دخلت منطقة التجارة الحرة العربية لا يكفي بحد ذاته ولا يعني بالضرورة زيادة تلقائية في التجارة العربية البينية. فالى جانب العقبات والمعوقات، التي سنأتي على ذكرها لاحقاً، هناك سبباً جوهرياً يحول دون ذلك.

- ربما كانت منطقة تجارة حرة من هذا النوع تؤدي سابقاً إلى زيادة التجارة العربية البينية بشكل كبير إلا أنها جاءت متأخرة في زمن تحرير التجارة على المستوى العالمي (زمن منظمة التجارة العالمية وزمن مناطق التجارة الحرة للدول العربية مع دول وتكتلات أخرى). وبالتالي لم يعد هناك الكثير من المزايا الخاصة التي تمنح للمنتجات العربية، فنفس المزايا تمنح لمنتجات العديد من دول العالم.

وهناك اتجاه متزايد لربط اقتصاديات الدول العربية بالعالم الخارجي(عبر منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المتوسطية ومناطق التجارة الحرة الثنائية) وهذه تفرض أولوياتها في أغلب الأحيان على العلاقات الاقتصادية العربية - العربية. فهناك 12 دولة عربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وهناك 10 دول عربية دخلت في مناطق تجارة حرة في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، ووقعت الولايات المتحدة الأمريكية مناطق تجارة حرة مع الأردن 2001 ومع المغرب والبحرين 2004 وتسعى لإقامة أخرى مع الإمارات وعمان ومصر. إضافة إلى إقامة مناطق تجارة حرة ثنائية لبعض الدول عربية مع دول غير عربية.

هناك مسألة يعدها الكثير من الاقتصاديين أنها أحد أسباب تدني مستوى التجارة العربية البينية ألا وهي مسألة التشابه والتماثل بين اقتصاديات الدول العربية!

إلا أن هذا السبب لا يبدو مقنعاً وهذا التوصيف غير دقيق. فالاقتصاديات الدول العربية ليست متشابهة إلى المستوى الذي يحد من نمو التجارة البينية ولديها

امكانيات وموارد متباينة ومتنوعة بدرجة كبيرة. فأين هو التشابه بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وبين اقتصاديات سورية ومصر والمغرب السودان، مثلاً، وحتى الصناعات المتمثلة يتم مزاحمتها من قبل صناعات الدول الآسيوية ودول أخرى أكثر مما تزاحم بعضها البعض. ثم أن اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي هي أكثر تشابهاً من اقتصاديات الدول العربية ورغم ذلك لم يحول ذلك دون وصول مستوى التجارة البينية الأوروبية إلى مستويات مرتفعة جداً. فقد بلغت نسبة التجارة البينية داخل الاتحاد الأوروبي من إجمالي تجارتها الخارجية 38% عام 1958 وارتفعت إلى 62% عام 1994 وهي الآن أعلى من ذلك. وبالتالي لا يعد هذا مبرراً لتدني مستوى التجارة العربية البينية بل هناك أسباب أخرى .

تطور الواردات والصادرات السورية مع الدول العربية بعد البدء بالتطبيق التدريجي منطقة التجارة الحرة.

الجدول رقم (3) (القيمة بملايين الليرات السورية)

السنة (1)	الصادرات إلى الدول العربية (2)	نسبتها إلى إجمالي الصادرات (3)	الواردات من الدول العربية (4)	نسبتها إلى إجمالي الواردات (5)	إجمالي التجارة مع الدول العربية (6)	نسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية (7)
1998	9036	27,9	3441	7,9	12478	16,4
1999	8149	20,9	3571	8,3	11720	14,3
2000	34977	16,2	20186	10,8	55163	13,7
2001	37370	15,4	20755	9,4	58125	12,5
2002	66738	22,1	28228	11,9	94966	17,7
2003	55326	20,8	31790	13,4	87116	17,4
2004	74574	29,9	54053	16,5	128627	22,3
2005						

المصدر: تم إعداد الجدول وحساب النسب استناداً إلى المجموعة الإحصائية السورية للسنوات: 1999-2005.

- نلاحظ من الجدول السابق (الجدول 3) أن الصادرات السورية إلى الدول العربية قد ارتفعت من 9036 مليون ليرة سورية عام 1998 (عام البدء بالتطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة) إلى 74574 مليون ليرة سورية عام 2004) هذه الزيادة الكبيرة لا تعبر عن زيادة فعلية لأنه ابتداءً من عام 2000 أصبح سعر صرف الدولار 46,5 ليرة بدلاً من 11,25 (قبل ذلك). إلا أن نسبة الصادرات إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات لم يرتفع كثيراً حيث كانت النسبة 27,9 % عام 1998 تراجعاً في السنوات التالية لتصل إلى 15,4 % عام 2001 لتعود وترتفع بعد ذلك لتصل إلى 29,9 % عام 2004 (العام الذي بلغ فيه التخفيض في الضرائب الجمركية 80% وأزيل الكثير من القيود غير الجمركية) .

- أما الواردات من الدول العربية فقد ارتفعت من 3441 مليون ليرة عام 1998 إلى 54053 مليون ليرة عام 2004. وكنسبة مئوية من إجمالي الواردات فقد ارتفعت من 7,9 % عام 1998 إلى 16,5 % عام 2004 .

- يتضح أن صادراتنا إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات لم ترتفع إلا بنسبة محدودة خلال الفترة المدروسة من 27,9% إلى 29,9% (بل انخفضت في البداية خلال الفترة 1999-2003 ولتعود لترتفع في عام 2004 بشكل طفيف عما كانت عليه في عام 1998)، في حين نلاحظ النمو المطرد للمستوردات، فقد تضاعفت نسبة مستورداتنا من الدول العربية من إجمالي المستوردات، حيث ارتفعت من 7,9% إلى 16,5%. وهذا مؤشر جيد على نمو التجارة البينية إلا أنه في مجال الواردات فقط. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل في ظل تحرير التجارة على ضعف قدراتنا التنافسية مقارنة بشركائنا التجاريين من الدول العربية.

\* فعلى سبيل المثال وليس الحصر، صناعة السيراميك، فهذه الصناعة محمية منذ زمن طويل ومُحتكرة للسوق المحلية، كما هو حال العديد من الصناعات، ولم يكن هناك استعداد مسبق لانفتاحها على الأسواق العربية أو العالمية. وها هو السيراميك المصري وغيره ينافس السوري في السوق المحلية بضراوة، حيث تكلف المتر المربع من السيراميك المصري أقل من السوري بحدود 40%.

ويخشى من تحول منتجي السيراميك إلى تجار يستوردونه من مصر والدول الأخرى. كما يخشى من تحول منتجي منتجات أخرى إلى تجار مستوردين.

\* سؤال هام يطرح نفسه: لماذا لم تستطع بعض المنتجات السورية في ظل تحرير التجارة مع الدول العربية من اقتحام أسواق الدول العربية ( السوق الخليجية، مثلاً) رغم تمتعها بميزة نسبية؟ (بعض أنواع الخضار والفواكه، زيت الزيتون، المنسوجات والملابس...) حيث ينافس التفاح الأوروبي والأمريكي التفاح السوري، على سبيل المثال وليس الحصر، 16 رغم أن سعره ضعف سعر التفاح السوري وهو ليس أفضل جودة منه وكذلك هو حال منتجات أخرى.

يبدو أن المزايا النسبية (ميزة التنافسية السعرية والقرب الجغرافي) لا تكفي لوحدها ولا بد من توفير المزايا التنافسية. فترتيب التنافسية السورية على المستوى العالمي هو 121 من أصل 155 دولة . ويأتي ترتيب سورية في المرتبة الرابعة عشرة بين الدول العربية في مجال حرية التجارة.

تستند الميزة النسبية على مفهوم المزايا المقارنة حيث يكون هناك قدرة على إنتاج بعض أنواع المنتجات بتكلفة منخفضة نسبياً بسبب انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج (مود أولية ويد عاملة) ويتم التخصص بناءً على الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج والموقع الجغرافي.

في حين تستند الميزة التنافسية على النوعية والإنتاجية والتطوير والاختراع والإبداع وعل القدرة على التفوق في الاسواق الخارجية والقدرة أيضاً على جذب رؤوس الأموال.

فنحن لا نملك حتى البنية الأساسية المناسبة للتجارة الخارجية لنستطيع تسويق أنفسنا ومنتجاتنا في هذه الأسواق (شركات تسويق ونقل وتمويل وتأمين ...) لنستطيع تحقيق ميزة تنافسية.

إلا أنه يمكن ويجب أن نستثمر الميزة النسبية التي نتمتع بها في بعض الصناعات كأساس يمكن الاستناد إليه والاستفادة منه لتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية.

- نأمل أن يساهم مشروع دعم الجاهزية التنافسية الممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة والذي ينفذ بإشراف الحكومة السورية في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري.

### مسألة شهادة المنشأ:

هناك سبب آخر غير التنافسية أدى إلى النمو المطرد في وارداتنا من الدول العربية في حين لم تنمو صادراتنا إليها إلا بنسبة محدودة مع نهاية الفترة الانتقالية لتحرير التجارة وهو سبب يتعلق بشهادة المنشأ العربية (يتم العمل حالياً بقواعد المنشأ المرحلية ريثما يتم الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية).

تشكل قواعد المنشأ أحد مرتكزات منطقة التجارة الحرة، حيث يمكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي والاستفادة من قاعدة المنشأ التراكمي ومنع دخول سلع أجنبية للدول العربية المستفيدة من الميزات التي تنتجها المنطقة.

وطبيعي أن تقتصر الالتزامات المتعلقة بإلغاء الضرائب والرسوم الجمركية وإزالة كافة القيود غير الجمركية حصراً بالسلع العربية المنشأ، أي التي لا تقل نسبة القيمة المضافة العربية فيها عن 40%.

إلا أنه يتم أحياناً تزوير شهادة المنشأ ودخول سلع غير عربية إلى السوق السورية على أنها سلع عربية المنشأ. ففي بداية عام 2006 وجه الصناعيون السوريون كتاباً إلى رئاسة مجلس الوزراء تضمن قوائم لمجموعة من عشرات السلع الغذائية والكهربائية والأدوات المنزلية والألبسة الواردة من دولة الامارات العربية المتحدة والتي يجب التحقق من منشئها (وهذا ينطبق على بعض السلع المستوردة من لبنان ودول عربية أخرى).

إن تحويل منشأ السلع غير العربية إلى دولة عربية ومن ثم تصديرها إلى سورية، إضافة إلى أن فيه خرق لاتفاقية منطقة التجارة الحرة، فإن ذلك يعني خسائر بالنسبة لنا تعادل الجمارك التي تتقاضاها الدولة العربية وربح التاجر أو

الشركة التي تقوم بوضع شهادة المنشأ العربية (وقد قدر ذلك بالنسبة للسلع المستوردة من دولة الإمارات ب 25 % من قيمة البضاعة).

### **بعض المعوقات التي تعيق تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية:**

- تمر الدول العربية بمراحل تطور متباينة ولا توجد دولة أو مجموعة من الدول العربية التي يمكن اعتبارها قاطرة للتنمية العربية أو تقودها.
- تحتاج منطقة التجارة الحرة إلى الكثير وإلى عمل متواصل وتراكمي للوصول إلى سوق واحدة. وإذا كانت القيود الجمركية قد أزيلت فلا زال هناك الكثير من العوائق والقيود غير الجمركية التي تعيق تحرير التجارة العربية البينية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية:

#### **1- العوائق ذات الطابع الفني: تتمثل هذه العوائق في:**

- اشتراطات المواصفات وتعددتها لنفس المنتج وتغييرها بدون إشعار مسبق أحياناً.
- التشدد في الاشتراطات والإجراءات الصحية والبيئية.
- ارتفاع تكاليف التحاليل المخبرية وتضارب نتائجها.
- طول الوقت اللازم لشهادة المطابقة.
- رخص الاستيراد والتصدير أحياناً.

#### **2- المعوقات ذات الطابع الإداري: وتتمثل في:**

- ضعف الخبرات في آليات العمل التكاملية وتعدد الاجتهادات الإدارية وتضاربها أحياناً.
- التعقيد وكثرة الوثائق والورقيات.
- مشاكل النقل والعبور وإجراءات فحص العينات والتخليص والتفتيش عند النقاط الحدودية.

### 3- المعوقات والقيود النقدية: وتتجسد في:

- الرقابة على النقد والقيود على إجراءات تحويل العملات (فقط دول مجلس التعاون ولبنان والأردن لاتفرض)
- التشدد في إجراءات الائتمان
- عدم قابلية التحويل بالنسبة لأغلب العملات العربية وتعدد أسعار الصرف أحياناً

### 4- المعوقات والقيود المالية: وتتمثل في:

- مشكلة فرض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفه الجمركية (مثل: رسم الطابع، رسوم خدمات جمارك، رسوم بيطره، رسوم مرور، رسوم قنصلية...).
- المبالغة في رسوم التصديق القنصلي التي تفرض على شهادة المنشأ والفواتير والوثائق الأخرى المرافقة للبضائع من قبل بعض الدول، رغم إلغاء التصديق ورسم التصديق القنصلي عليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2002.

### 5- معوقات تتعلق بالبنية التجارية والنقل:

- ضعف البنى الأساسية والخدمات اللوجستية في مجال التجارة والمتمثلة بالنقل والاتصالات والمعلومات والتمويل والتأمين.
- ارتفاع تكاليف النقل، وخاصة بين دول المشرق ودول المغرب العربي الأقرب إلى أوروبا منها إلى دول المشرق، إضافة إلى عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين دول المشرق ودول المغرب.
- \* عدم الالتزام باتفاقية النقل والعبور بالنسبة لرسوم الترانزيت (ألا تزيد عن 4 بالآف).

## 6- معوقات تتعلق بالمعلومات الاقتصادية:

- يعاني المنتجون والمصدرون العرب مشكلة نقص المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالقوانين والتشريعات التجارية النازمة للأسواق العربية، وكذلك تلك المتعلقة بالتسهيلات التجارية (كالخدمات الجمركية وخدمات التخزين والنقل والترانزيت وخدمات التأمين والخدمات المصرفية)، إضافة إلى نقص المعلومات المتعلقة بالأسواق وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس.

7- معوقات تتعلق بانتقال الأشخاص والعمالة والحصول على تأشيرات السفر.

## سبل معالجة المعوقات

جملة من السياسات والإجراءات يجب أن تتخذ لتأمين نجاح منطقة التجارة الحرة تمهيداً للانتقال إلى الاتحاد الجمركي الذي يمثل مستوى أكثر تطوراً في إطار التكامل الاقتصادي العربي، فمنطقة التجارة الحرة (رغم أهميتها) لا تمنح الدول العربية أي ثقل تجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى كونها تعنى بالتبادل التجاري البيني، في حين أن الاتحاد الجمركي يعكس موقفاً موحداً وسياسات موحدة في مواجهة المبادلات التجارية مع العالم

## من هذه الإجراءات:

- إيجاد سلطة فعالة فوق قطرية تؤمن الوفاء بالالتزامات من قبل الدول الأعضاء تنفيذاً للاتفاقيات والقرارات المتخذة. وتعمل على إزالة كل القيود والعقبات غير الجمركية.
- تطوير ورفع كفاءة ومستوى أداء الإدارة العامة في الدول العربية (وخاصة الإدارات الجمركية وإدارات المعابر الحدودية) باعتبار أن تنفيذ الاتفاقيات يعتمد على أجهزة الإدارة العامة في كل دولة.
- إنشاء إدارة متخصصة معنية بشؤون منطقة التجارة الحرة في كل دولة عربية (لا يوجد في سورية إدارة من هذا النوع وإنما يوجد ما يسمى نقطة اتصال).

- إيجاد مجموعة لجان فنية متخصصة تعمل بشكل منسق لتوحيد المرجعيات الفنية (المواصفات والمقاييس والمعايير الصحية وقواعد المنشأ).
- العمل بشكل منسق من أجل توفير بيانات عن الأسواق وفرص التصدير والاستيراد والخدمات اللوجستية من نقل وتخزين وترويج وتسويق.
- تطوير خارطة تبيين المجالات الأفضل للتخصص في الإنتاج ومجالات التكامل الأفقي والرأسي بين المنتجين وتحفيز الاستثمارات المشتركة بين المستثمرين العرب لفتح آفاق أوسع للتبادل.
- تطوير منظومة مترابطة من وسائل النقل وإنشاء خطوط شحن كافية وكذلك شركات متخصصة لخدمة خطوط الشحن في مجال التأمين والمجالات الأخرى.

د.رسلان خضور